

الهجرة إلى أوروبا: من التشجيع لعوامل اقتصادية إلى تغذية خطاب الكراهية Migration to Europe: From Encouragement for Economic Reasons to Fueling Hate Speech

بوسماحة نصر الدين

جامعة وهران 2 (الجزائر)

bousmaha_nasreddine@yahoo.fr

عدنان حورية *

جامعة وهران 2 (الجزائر)

Adenanehouria@yahoo.com

تاريخ نشر المقال: 2026/01/27

تاريخ قبول المقال: 09-05-2025

تاريخ إرسال المقال: 20-01-2025

الملخص:

تعد أوروبا من أكثر الوجهات في العالم استقطابا للمهاجرين في الوقت الراهن لعوامل عدة، متشعبة ومعقدة تجعل منها بحق ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. مرت بمراحل متناقضة، تغيرت معها السياسات المتبعة في مجال الهجرة، بما يعكس الصورة التي أصبحت مرسومة للمهاجر في نظر فئات عريضة من المجتمعات الأوروبية. فأصبحت الهجرة كظاهرة تنصدر مواضيع الاهتمام في القارة الأوروبية، تتنازعها رؤى متعددة تتراوح بين الترحيب بالمهاجرين كمساهمين في التنمية الاقتصادية وتعزيز التنوع الثقافي، وبين التعامل معهم كتهديد اقتصادي وأمني، ما يغذي أحيانا خطاب الكراهية في المجتمعات المستقبلية. أمر يتطلب ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لإحداث التوازن ما بين احترام سيادة الدول وحاجتها إلى العمالة، وبين مسؤوليتها الإنسانية تجاه اللاجئين والمهاجرين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – خطاب الكراهية – العنصرية – المهاجرين – أوروبا – حقوق الإنسان

Abstract:

Europe is currently one of the most sought-after destinations for migrants worldwide, driven by numerous intertwined and complex factors that make migration a phenomenon with economic, social, political, and cultural dimensions. Over time, migration has undergone contradictory phases, prompting shifts in policies that reflect how migrants are perceived by broad segments of European societies. Consequently, migration has become a central topic of concern across the continent, shaped by diverse perspectives. These range from welcoming migrants as contributors to economic development and cultural diversity to viewing them as economic and security threats, which sometimes fuels hate speech in host communities. This reality necessitates the adoption of appropriate measures to strike a balance between respecting national sovereignty and meeting labor market needs, and fulfilling the humanitarian responsibilities toward refugees and migrants.

KEY WORDS: Migration – Hate Speech – Racism – Migrants – Europe – Human Rights

* المؤلف المرسل

1- المقدمة:

من الأوصاف الكثيرة التي أطلقت على عصرنا الحديث "عصر الهجرة" نسبة إلى الارتفاع الكبير في الأرقام المرتبطة بالظاهرة في جميع أنحاء العالم، حيث ناهز تعداد المهاجرين حسب أحدث إحصائيات الأمم المتحدة 300 مليون مهاجر، بمختلف أنواع الهجرة والأجناس والفئات العمرية¹. فالظاهرة ليست جديدة وهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، إنما تتفاقم حدتها بالنظر إلى العوامل المتحركة فيها، وطريقة تعامل المجتمعات المعنية معها، إيجابا أو سلبا وما قد ينجر عن ذلك من تعامل مع المهاجرين في أوطان يعدون من الغرباء فيها.

فقد تميزت العقود الأخيرة عن ما سبقها من الأزمنة بالارتفاع السريع في وتيرة حركة الهجرة عموما، وقد عبر عن ذلك الباحث أنطوني غيدنز Anthony Giddens بقوله أن الهجرة أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم². فقد يهاجر البعض بصفة اختيارية وقد يهاجر البعض الآخر بصفة اضطرارية، كما تؤكد الأرقام الرسمية أن الغالبية العظمى من المهاجرين يقدمون على ذلك لأسباب تتعلق بالعمل والأسرة والدراسة، أي بدوافع اقتصادية أو اجتماعية. كما أن هناك فئات أخرى تضطر إلى الهجرة تحت ظروف قاهرة، كثيرا ما تكون مأساوية مثل الهروب من النزاعات المسلحة واضطهاد الأنظمة الديكتاتورية أو الكوارث الطبيعية.

ومهما تعددت الأسباب يتحد جميع الأشخاص في اتخاذ صفة المهاجر وفقا لمفهوم المنظمة العالمية للهجرة³، التي تعد المهاجر كل شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: أولا الوضع القانوني للشخص، وثانيا ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثا ما هي أسباب الحركة، أو رابعا ما هي مدة الإقامة.

¹ لمزيد من التفاصيل حول أرقام الهجرة يمكن مراجعة التقرير السنوي لتقرير الهجرة العالمية لعام 2020 الصادر عن المنظمة العالمية للهجرة.

International Organization for Migration. WORLD MIGRATION REPORT 2020. ISSN 1561-5502 e-ISBN 978-92-9068-789-4.

² عبد الله بلعباس « ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي » / *Insaniyat*, إنسانيات، 2013، | 62، ص ص 25 - 38.

³ تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان. 2022 الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى اختلاف نظرة المجتمعات للمهاجرين واختلاف أساليب التعامل معهم، تسعى الأنظمة الحديثة إلى توفير الإطار القانوني المناسب للتعامل مع حالات الهجرة، بين الدوافع والأسباب التي تقف خلفها والتي تكون أحيانا بتشجيع رسمي من الدولة المستقبلية، لأسباب اقتصادية أو ديمغرافية، وما يتعرض له المهاجرون من انتهاك لحقوقهم الأساسية لدوافع عنصرية تغذيها خطابات تعمل على نشر الكراهية ضدهم، فقط لكونهم مهاجرين غير مرحب بهم في الدول التي هاجروا إليها من وجهة نظر الجهات التي تعمل على استهدافهم. تناقض نحاول إبرازه من خلال هذه الورقة التي تتناول إشكالية رئيسية تبحث في طبيعة الأسباب التي أدت إلى الانتقال من تشجيع الهجرة إلى مكافحتها في نفس المجتمعات، وذلك بالتركيز على القارة الأوروبية التي شهدت في السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في طريقة التعامل مع المهاجرين بعدما عملت في عقود سابقة على تشجيع حركتهم والاستفادة منها في تنميتها الاقتصادية.

2 - تشجيع الهجرة لأسباب اقتصادية:

تؤكد أغلب الدراسات العلمية والميدانية تباينا واضحا وتعددا كبيرا في الأسباب والعوامل المتحركة في ظاهرة الهجرة الدولية، فقد تكون العوامل السياسية على رأس دوافع الهجرة إلى وجهة معينة، كما قد تكون العوامل الاقتصادية أيضا على رأس العوامل المؤدية إلى الهجرة لوجهة أخرى، وكذلك العوامل الدينية والاجتماعية أو العوامل الطبيعية، كلها عوامل قادرة على التأثير في مستويات ظاهرة الهجرة الدولية. غير أننا سنقتصر في هذه الدراسة على العوامل الاقتصادية منها بالنظر لكونها من أبرز وأقدم العوامل، كما أنها غالبا ما شكلت حافزا للدول في تبني سياسات مشجعة لحركات الهجرة.

2.1 - الأسباب الاقتصادية على رأس العوامل المشجعة للهجرة إلى أوروبا:

لا يوجد نظرية اقتصادية وحيدة أو نموذج اقتصادي يسمح بإعطاء تفسير علمي موحد للعلاقة ما بين الدوافع الاقتصادية ومستويات الهجرة العالمية، وإنما هناك مجموعة من البحوث والدراسات الميدانية التي تساعد على فهم علاقة التأثير المتبادل بينهما. يمكن الاستعانة في هذا السياق بدراسة حديثة أنجزت بتمويل من الاتحاد الأوروبي من قبل الأستاذ جيمس دينيسون **James Dennison**⁴ تحمل عنوان "إعادة التفكير في دوافع الهجرة النظامية وغير النظامية: أدلة من المنطقة الأورو-متوسطية".

تتدرج الدراسة في إطار مشروع يوروميد للهجرة 5 للوقوف على الدوافع الحقيقية لحركة الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية مع توسيع مجال الدراسة لدول خارج الضفة الجنوبية على

⁴ جيمس دينيسون "إعادة التفكير في دوافع الهجرة النظامية وغير النظامية: أدلة من المنطقة الأورو-متوسطية" مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط. الاتحاد الأوروبي 2022.

غرار اليمن، السودان والعراق، بغية التحكم فيها بالشكل الأمثل لضمان هجرة آمنة، منظمة ونظامية. ومن بين الأسئلة التي حاولت الدراسة الإجابة عنها: ما هي الأسباب المصرح بها للتفكير في الهجرة حسب البلد؟ مع ترك المجال مفتوحا لتقديم الإجابة المتطابقة مع الدافع الأساسي لكل شخص وفقا لثمانية فئات متاحة، هي: الأسباب الاقتصادية، السياسية، الدينية، الأمنية، التعليمية، المتعلقة بلم شمل الأسرة، الفساد وأخرى.

سمحت الدراسة الميدانية بتأكيد أهمية الدوافع الاقتصادية والتي احتلت المرتبة الأولى في جميع البلدان التي شملتها الدراسة وإن بنسب مختلفة، غير أنها جاءت في جميع الحالات في المرتبة الأولى حتى بالنسبة للمناطق التي تعرف وضعا أمنيا غير مستقر جراء الحروب الداخلية. وقد احتلت الدوافع الاقتصادية المرتبة الأولى لجميع المناطق بمعدل عام يراوح 60 % من الأشخاص الذين لديهم رغبة في الهجرة النظامية أو غير النظامية. واللافت للانتباه أن أقل نسبة كانت في الجزائر في حدود 30 % التي تداخلت فيها الدوافع الاقتصادية بمستويات متقاربة مع الهجرة لأغراض تعليمية، لم شمل الأسرة والفساد. كما توضح الأرقام بالنسبة لنفس الدراسة أن الوجهة المفضلة للأشخاص الذين لديهم رغبة في الهجرة هي أحد البلدان المنتمية لفضاء الاتحاد الأوروبي⁵، ما يقوي تحدي الهجرة بالنسبة للقارة الأوروبية بصفة خاصة، ويضعها أمام حتمية وضع سياسة توفق ما بين حاجتها للوافدين الأجانب لاعتبارات اقتصادية وتزايد الضغوط الداخلية من أجل تشديد وفرض الرقابة على حدودها من أجل التحكم في حركات الهجرة المتزايدة.

2. 2- سياسات رسمية أوروبية مشجعة للهجرة:

تشير الكثير من الأدبيات المتخصصة في المجال الاقتصادي إلى تضارب في النتائج حول الآثار الإيجابية للهجرة على اقتصاد الدولة المستقبلية، فمنها ما تبرز الآثار المحدودة على التنمية الاقتصادية ومنها ما يركز على أثرها على اليد العاملة المحلية ومنها ما يبرز أكثر آثارها الإيجابية على المدى الطويل. وأيا كان التباين الحاصل في نتائج هذه الدراسات وتوجهات القائمين عليها، فإنها لا تغير من حقيقة الارتفاع الملفت للانتباه لحركة الهجرة نحو القارة الأوروبية من مختلف مناطق العالم لأسباب متعددة، يأتي على رأسها العوامل الاقتصادية. ما يضع دول الاتحاد الأوروبي أمام حتمية تبني سياسة متكاملة للتحكم في حركة تدفق المهاجرين، توازن ما بين اختصاصات الاتحاد والصلاحيات الحصرية للدول الأعضاء، خاصة ما يرتبط منها بالمجال السيادي للدولة على غرار الاختصاص في مراقبة الحدود

⁵ نفس المرجع، ص 18.

وضبط حركة التنقل. كان أبرزها استحداث وكالة أوروبية لحرس الحدود والسواحل فرونتكس بتاريخ 26 أكتوبر 2005 بهدف تنسيق التعاون العملياتي بين دول الاتحاد الأوروبي لحماية حدودها الخارجية⁶.

من الناحية المبدئية لا يوجد في المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأوروبي ما يمنح مؤسسات الاتحاد اختصاصات واضحة أو حصرية في مجال الهجرة على غرار الصلاحيات التي يقرها القانون الدولي للدول صاحبة السيادة في هذا المجال. في المقابل يعمل الاتحاد الأوروبي في إطار تنسيقي من أجل إعداد وتطوير سياسة مشتركة لدول الاتحاد في مجال الهجرة، تقوم على مبدئين أساسيين، هما:

- مبدأ التضامن الذي يقتضي تعاون جميع دول الاتحاد في التعامل مع حالات الهجرة بمختلف أنواعها.

- مبدأ المساواة في تحمل المسؤوليات المرتبطة بظاهرة الهجرة خاصة فيما يتعلق بالأعباء المالية وحصص المهاجرين الذين ينبغي على كل دولة استقبالهم⁷.

تضامن وتنسيق لا يمثلان عائقا أمام صلاحيات الدول الأوروبية في أن تتبنى بشكل فردي أو جماعي سياسات تحفيزية لاستقطاب يد عاملة مؤهلة في إطار برامج رسمية تشجع حركة الهجرة لدوافع اقتصادية. وفقا لما قامت به في السابق ولا تزال تعمل وفقا له الكثير من الدول الأوروبية حتى في ظل تغير الظروف في القارة. فقد أدت حركات الهجرة في العقود السابقة إلى تنمية قدرات القوة العاملة بما يقارب 70 % في القارة الأوروبية مقابل 47 % بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حسب الأرقام المقدمة من قبل مجلس التحليل الاقتصادي للحكومة الفرنسية⁸.

2. 3- التمييز بين العمالة عالية التأهيل والعمالة محدودة التأهيل:

نظرا للجدل الكبير الذي ارتبط بانتشار ظاهرة الهجرة في أوروبا، عملت دول الاتحاد الأوروبي على تبني برامج خاصة من أجل التحكم في حركة تدفق المهاجرين، توازن من خلالها ما بين حاجة اقتصادياتها إلى العمالة الأجنبية والضغطات التي تمارسها القوى السياسية المحلية المعارضة لاستضافة المزيد من المهاجرين. وقد تمثلت أبرز سمات برامج الهجرة المعتمدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي في اعتماد سياسة الهجرة الانتقائية، القائمة على التمييز ما بين المهاجرين من أصحاب الكفاءات العالية والمؤهلات الخاصة، الذين تقدم لهم تسهيلات واسعة لتمكينهم من ولوج سوق العمل وتسوية وضعيتهم

⁶RHEIN Eberhard, « Quelle politique de migration pour l'Union européenne ? », Outre-Terre, 2006/4 (no 17), p. 65-74. DOI : 10.3917/oute.017.0065. URL : <https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2006-4-page-65.htm>

⁷ Ferran Camas Roda, « Le traitement de l'immigration économique par l'Union Européenne », Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale [En ligne], 3 | 2019, mis en ligne le 01 novembre 2021, consulté le 13 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/rdctss/1460> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/rdctss.1460>

⁸ Emmanuelle Auriola et Hillel Rapoport « L'immigration qualifiée : un visa pour la croissance » Les notes du conseil d'analyse économique, n° 67, Novembre 2021, p 05.

القانونية، وبين المهاجرين من أصحاب الكفاءات المحدودة، والذين يكونون موضوع سياسة مشددة يغلب عليها الطابع الأمني في التعامل معهم، من أجل الحيلولة دون وصولهم إلى الفضاء الأوروبي بطريقة مشروعة أو غير مشروعة⁹.

سياسة انتقائية مطبقة في الكثير من المجالات نكتفي بالتركيز منها على قطاع الصحة الذي يعرف نقصا كبيرا في العنصر البشري المؤهل كالأطباء والممرضين مثلا. مشكل لم تتردد الكثير من الدول الأوروبية في حله باللجوء إلى استقطاب الكفاءات من المهاجرين الباحثين عن ظروف عمل أحسن وإيرادات أعلى على حساب حاجة دولهم الأصلية لخدماتهم. إذ يكفي فقط الوقوف على الأرقام الخاصة بالأطباء الذين هاجروا دول المغرب العربي باتجاه أوروبا لنأخذ صورة حقيقية عن استنزاف فعلي لمورد بشري عالي التأهيل، يساهم في تنمية القارة الأوروبية في مقابل استمرار تدني الخدمات في الدول الأصلية، إذ تشير آخر الأرقام لعمادة الأطباء في الجزائر إلى ما يقارب 28 ألف طبيب غادر الجزائر، استقر حوالي 15 ألفا منهم في فرنسا لوحدها وتوزيع الباقي على مختلف دول العالم.

2. 4- استمرار حاجة أوروبا إلى اليد العاملة الأجنبية:

تشير الكثير من الدراسات الاستشرافية لهيئات علمية متخصصة وكذلك تقارير رسمية استمرار حاجة اقتصاد المنطقة الأوروبية إلى جذب المزيد من اليد العاملة الأجنبية مستقبلا، بالنظر إلى الكثير من العوامل ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديمغرافي وغيرها من العوامل التي تصب في مجملها في اتجاه زيادة حركة الهجرة نحو أوروبا ومن ذلك نذكر:

2. 4. 1- العجز الديمغرافي:

تعاني معظم الدول الأوروبية عجزا ديمغرافيا كبيرا انعكس بشكل مباشر على ارتفاع نسبة فئة الشيوخ مقابل تمتع الكثير من الدول النامية بمعدلات نمو ديمغرافي مرتفعة ينتج عنها ارتفاع نسبة الشباب، ما يعني توفير أيادي عاملة بأرقام تفوق بكثير حاجة الاقتصادات المحلية للتوظيف¹⁰. ظاهرة لا تقتصر على الوقت الراهن أو سنوات مضت، بل إن الكثير من التقارير والدراسات الاستشرافية تؤكد استمرار معاناة الدول المتقدمة وإن بنسب مختلفة من العجز الديمغرافي الذي يحتم على صناع القرار الاستمرار في تبني سياسات متفتحة على الأجانب من أجل استقطاب الأيدي العاملة لسد النقص المسجل في توفير يد عاملة محلية لتغطية حاجيات كل القطاعات الاقتصادية¹¹.

⁹ Ferran Camas Roda, Op. Cit, p 30.

¹⁰ Conférence internationale du Travail, 92e session, 2004 Rapport VI Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée. Bureau international du Travail Genève, p 15.

¹¹ CHASSARD Yves, « Avons-nous besoin de main-d'œuvre étrangère ? », Migrations Société, 2008/3-4 (N° 117-118), p. 143-149. DOI : 10.3917/migra.117.0143. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2008-3-page-143.htm>

إن انخفاض معدل النمو السكاني في أوروبا من العوامل الرئيسية التي تزيد من حاجة القارة إلى اليد العاملة الأجنبية. مع انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر، تعاني عدة دول أوروبية من نقص في عدد الشباب القادرين على دخول سوق العمل، ما يؤثر على توازن سوق العمل ونظام الرعاية الاجتماعية.

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة كبار السن في ازدياد مستمر، بينما تقل أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً. هذا الوضع يضع ضغطاً كبيراً على الأنظمة الاجتماعية، حيث تزداد الحاجة إلى تمويل معاشات التقاعد والرعاية الصحية، مما يجعل العمالة الأجنبية ضرورة لتعويض هذا النقص.

2. 4. 2 - قلة الفرص في العمل اللائق:

أدت السياسات الاقتصادية المتبعة في الكثير من الدول الأوروبية إلى تقليل فرص الكثير من البطالين في الحصول على عمل لائق إلى جانب قلة الفرص أصلاً في الدول النامية، ما أدى بشكل مباشر في الكثير من الحالات برعايا الدول الأوروبية على الهجرة بدورهم إلى فضاءات أخرى بدوافع اقتصادية بالنظر إلى ما يتمتعون به من تسهيلات في التنقل والاستقرار والاندماج في الكثير من الدول عبر أنحاء العالم¹²، مقابل الحركة الدائمة لهجرة مواطني الدول النامية بحثاً عن فرص أكثر يوفرها سوق العمل في الدول المتطورة، خاصة بالنسبة للقطاعات التي تعاني من عزوف اليد العاملة المحلية.

2. 4. 3 - التفاوت الاقتصادي:

استمرار الهوة الكبيرة الموجودة ما بين مستويات دخل كل فرد عبر أنحاء العالم، إذ تراوح أو تفوق مبلغ 38000 دولار في سويسرا سنوياً في حين لا تتعدى 100 دولار في بعض الدول الإفريقية. وحتى بالنسبة للدول التي تشهد مستويات متوسطة يبقى الفارق بينها وبين الدول الأوروبية على سبيل المثال كبيراً. كما أن الفترة الماضية لم تشهد تحسناً يذكر بالنسبة لوضعية بعض الدول فيما يتعلق بمستويات الدخل للأفراد، بل استمرت الأوضاع في أحسن الأحوال إن لم تتسع في حالات أخرى.

استمرار ظاهرة الهجرة بناء على ما تقدم يتطلب إتباع سياسات متكاملة، يكون من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تعظيم المكاسب المرتبطة بالهجرة، والتي تواجه تحدياً بارزاً يتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين احتياجات الدول المضيفة وطموحات المهاجرين، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية¹³. فإن كانت الهجرة تساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية بالنسبة للدول المضيفة

¹² Conférence internationale du Travail, 92e session, 2004 Rapport VI, p 13.

¹³ لنزيد من التفصيل حول تعظيم المكاسب المرتبطة بظاهرة الهجرة أنظر الفصل الرابع من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بعنوان "آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي"، من إعداد روبرتو بياتسا (قائد فريق الإعداد)، فيليب إنغلر، وكايكو هونجو، ومارغو ماكdonالد، وغالين شير، بإرشاد من فلورنس جوموت.

أو المستقبلية، على غرار تعزيز قوة العمل، زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي أو نقل المعرفة والخبرات وكذلك ارتفاع نسبة التحويلات المالية بالنسبة للدول المصدرة للمهاجرين، ومن ناحية اجتماعية مصدر لتطور المجتمعات المضيفة وتعزيز التنوع الثقافي فيها، أصبحت في نفس الوقت مصدرا لتهديد التماسك الاجتماعي فيها وهويتها الوطنية من منظور فئات تتسع يوما بعد يوم ويتعاضم نفوذها وقدراتها في التأثير على الساسة وصناع القرار، بما يدفع إلى إتباع سياسات معاكسة تماما للسياسات التي اتبعت في أوروبا خلال العقود السابقة التي أعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

3- استغلال الهجرة لتغذية خطاب الكراهية:

برز في السنوات الأخيرة، بالأخص في عدد من الدول الأوروبية خطاب سياسي عنصري فرض تغييرا جذريا في طريقة التعامل مع الهجرة بجميع أنواعها، مستغلين عدة عوامل تجعل من الهجرة موضوعا خصبا لاستغلاله في نشر الكراهية وتعميق الانقسام المجتمعي. إن استغلال الهجرة لتغذية خطاب الكراهية في أوروبا أصبح من المواضيع البارزة في السنوات الأخيرة. إذ باتت قضية الهجرة تُستغل من قبل بعض الأحزاب والحركات السياسية لتأجيج مشاعر القلق والخوف، خاصة في ظل تزايد أعداد المهاجرين القادمين من مناطق تعاني من النزاعات والفقر. غالبا ما يُصور المهاجرون على أنهم تهديد أمني، اقتصادي أو حتى ثقافي، مما يساهم في نشر أفكار سلبية عنهم، ويغذي خطاب الكراهية ضدهم. وبسبب ما أصبح يحظى به اليمين المتطرف من تغطية إعلامية واسعة، ومكاسب سياسية كبيرة في عدد الدول الأوروبية أصبح يشكل تهديدا للاتحاد الأوروبي بذاته حسب الكثير من السياسيين والباحثين، لما يروج له من أفكار متطرفة قائمة على أولوية السيادة الوطنية على مشروع الاتحاد الأوروبي والضغط المستمر على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجد المهاجرون أنفسهم دوما محورا لها.

3. 1- أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

يعكس صعود اليمين المتطرف في أوروبا جملة من المخاوف ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية التي استثمر فيها ثلة من السياسيين الشعبويين، من أجل تحقيق مكاسب انتخابية خدمة لأجندة سياسية محددة مبنية على أفكار متطرفة كان يصعب الجهر بها في مرحلة سابقة نتيجة لانتشار المفاهيم الديمقراطية والقيم ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تتعارض بشكل كلي مع الأفكار الأساسية التي يناضل لأجلها قادة اليمين المتطرف. ومهما كان التباين ما بين الخبراء في تحديد الأسباب الفعلية للصعود اللافت لليمين المتطرف على اختلاف تخصصاتهم والمقاربة المتبعة في دراسة

نهج ومسار اليمين المتطرف، فمن المؤكد وجود تباين كبير فيما بينها يجعل البعض منها أكثر عمقا وتأثيرا في نشر أفكار اليمين المتطرف وما يرتبط بها كخطاب الكراهية¹⁴.

يأتي على رأس العوامل المساهمة في انتشار أفكار اليمين المتطرف الإيديولوجية الفكرية التي تتمحور حول الدفاع عن قومية متطرفة، أبرز ملامحها تعظيم الهوية الوطنية، رفض التعددية الثقافية ومعاداة المهاجرين. فمن ركائز خطابهم الإيديولوجي احتكار واجب الدفاع عن الهوية الوطنية ضد ما يعتبرونه تحديات دينية، ثقافية واجتماعية تمثل تهديدا لهويتهم الوطنية، التي تتميز عن غيرها من هويات الشعوب التي قد تكون في منافسة معها ولا يمكن أن يتحقق لها تعايش معها في أرضهم. وهو ما ينعكس بشكل مباشر على رفض جميع أشكال التعدد الثقافي التي هي في نظرهم مجرد تهديد لهويتهم، ليصبح بذلك المهاجر رمزا لهذا الغزو الثقافي الذي يجب التصدي له، وفقا لما عبرت عنه نخبة المتطرفة بترويجها لفكرة الاستبدال العظيم le grand remplacement. التي ادعى أصحابها بوجود مؤامرة تستهدف السكان الأصليين في أوروبا من خلال العمل على استبدالهم بجماعات ديمغرافية غير أوروبية عن طريق الهجرة المكثفة والإنجاب إلى غاية تحويلهم إلى أقلية مقارنة بغيرهم من الشعوب التي استوطنت قارتهم¹⁵.

إضافة إلى ما تقدم، عمل اليمين المتطرف في أوروبا على استغلال الأزمات السياسية والاقتصادية وأحداث دولية مأساوية من خلال تبني خطاب شعبي قائم على تبسيط المفاهيم وتقديم حلول بسيطة وسريعة للمشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة والبطالين بالدرجة الأولى، تتناسب أكثر مع نفسية الجماهير الغاضبة بدلا من أن تكون مبنية على دراسات ميدانية وأسس علمية. مغالطات ساهم في نشرها بشكل كبير إعلام متحيز بعيدا كليا عن ضوابط وأخلاقيات العمل الصحفي رغم إدعائه الالتزام بها وفقا لما يرفعه من شعارات لا تعكس أداءه اليومي، على غرار قناة (CNEWS) الفرنسية التي شكلت في السنوات الأخيرة منبرا إعلاميا حقيقيا لليمين المتطرف، ساهم بشكل كبير في نشر الشائعات والأفكار الخاطئة خاصة ضد المهاجرين والإسلاموفوبيا. وقد تغيرت التغطية الإعلامية في عموم أوروبا خاصة بعد ما اصطلح عليه أزمة الهجرة عام 2015، حيث أصبحت الكثير من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تشن هجمات تضليلية في حق الأجانب من أجل رسم صورة سلبية عنهم، وتقديمهم على أنهم مجرمين أو مجرمين محتملين لا بد من التصدي لهم¹⁶.

¹⁴ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، صعود اليمين المتطرف في أوروبا أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، أيار 2019، ص 08.

¹⁵ Valérie Igounet, Rudy Reichstadt « Le grand remplacement est-il un concept complotiste ? ». Fondation Jean Jaurès, 24/09/2018.

¹⁶ كريس إليوت، نسرين بن إبراهيم، دراسة يوروميد للهجرة 5 كيف تناولت وسائل الاعلام في الدول الأوروبية قضية الهجرة في 2019 - 2020 ؟ الاتحاد الأوروبي 2022، ص 12.

3. 2- انتشار خطاب الكراهية:

رغم كل محاولات تهذيب الخطاب السياسي لليمين المتطرف وجعله يتناسب أكثر مع مبادئ دولة القانون ضمن استراتيجية واضحة المعالم، تهدف إلى جعل أحزاب اليمين المتطرف جزءا من المشهد السياسي الوطني الذي يعمل في إطار احترام القوانين السارية. لم تتمكن التنظيمات السياسية ومختلف الجماعات الموالية لها من إخفاء عداوتها للأجانب والأقليات في كل ما يصدر عنها من مواقف سياسية أو برامج انتخابية أو قرارات سياسية بالنسبة لمن وصل منها إلى سدة الحكم. بل وصل الأمر حتى لأعمال العنف في اعتداءات مباشرة أو مظاهرات تتخللها أعمال عنف ضد الأجانب بالنسبة للجماعات الأكثر تطرفا منها.

مظاهر لا مجال للشك في أن انتشار خطاب الكراهية ساهم في الرفع من حدتها وإخراجها للعلن بالنسبة لجماعات كانت تتوارى عن الأنظار وتخفي حقيقة مواقفها، في مجتمعات سادت فيها قيم الديمقراطية ودولة القانون، بما يكفل المتابعة الجزائية للأشخاص المسؤولين عن تلك الممارسات الإجرامية. فلم يعد وجود اليمين المتطرف مقتصرًا على أحزاب صغيرة وجماعات متفرقة تنشط بشكل سري، بل أصبح حضورها قويا وناظرا على مختلف المنابر السياسية والإعلامية والاقتصادية وغيرها. وأضحت منافسا قويا للأحزاب التقليدية في الاستحقاقات الانتخابية، إذ تمكنت بعض الأحزاب من الوصول إلى سدة الحكم بتحقيقها لانتصارات كبيرة في الانتخابات أو عقدها لتحالفات سياسية من أجل تحقيق الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة على غرار كل من المجر وإيطاليا أو تحول بعض الأحزاب إلى القوة السياسية رقم واحد، أعاق وصولها للسلطة تحالف جمهوري غير رسمي مبني على هدف واحد هو سد الطريق أمام اليمين المتطرف، كما حدث مع الجبهة الوطنية في فرنسا خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2024.

ولعل من أبرز مظاهر انتشار خطاب الكراهية الاستخدام اللافت لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل يحمل الكثير من العدا والرسائل التحريضية ضد فئات معينة مثل المهاجرين والمسلمين وأقليات عرقية أخرى. إذ لا يقل مضمون الخطاب المنتشر عبر الفضاء الرقمي خطورة عن الخطاب المنقول عبر وسائل الإعلام التقليدية، بل يكون أحيانا أكثر انتشارا وتأثيرا نتيجة للتقنيات المستخدمة في عمل منصات التواصل الاجتماعي وصعوبة إخضاعها للرقابة التي قد تصل إلى حد عدم معرفة الجهات الحقيقية التي تقف وراء بعض المنشورات، إضافة إلى تجاوزها حدود الدولة الواحدة. ثغرات تعمل الكثير من الجهات اليمينية المتطرفة على استغلالها من أجل نشر خطاب الكراهية بعيدا عن طائلة المحاسبة القانونية، التي حاولت بعض الحكومات الأوروبية التصدي لها من خلال تشريعات تضع الضوابط القانونية لاستخدام

وسائل التواصل الاجتماعي¹⁷، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بسبب الانتقادات التي وجهت لها تحت مبررات الدفاع عن حرية التعبير ومقاومة كبرى الشركات الناشطة في المجال دفاعا عن مصالحها وليس عن حرية التعبير.

أما على المستوى السياسي فقد تبنت أحزاب اليمين المتطرف سياسات وطنية متطرفة تمحورت أساسا حول مواضيع الهجرة، العولمة والوحدة الأوروبية باعتبارها قضايا تمثل تهديدا للهويات الوطنية يجب التصدي لها من أجل حماية السيادة الوطنية. وقد نجحت في سبيل ذلك في فرض مواضيع على الطبقة السياسية بطريقة لم تكن معهودة في المجتمعات الديمقراطية، مارست من خلالها ضغوطا على مؤسسات صناعة القرار وطريقة عمل وسائل الإعلام، خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين والأقليات، الذين صاروا بمثابة شماعة تعلق عليها كل الأزمات والإخفاقات التي أصبحت تعرفها المجتمعات الأوروبية.

خطاب وبرامج سياسية تقدمها أحزاب اليمين المتطرف كثيرا ما تتجاوز الخطوط الحمراء، ويصفها معارضوها بترويج لخطاب الكراهية على المستوى السياسي. وخير دليل على ذلك المتابعات القضائية ضد عدد من إدارات وكوادر التنظيمات اليمينية المتطرفة أمام مختلف المحاكم الوطنية في أوروبا بتهم تتعلق بالعنصرية ونشر خطاب الكراهية، وقد أدين الكثير منهم بتلك التهم وإن كانت العقوبة في غالب الأحيان لا تتجاوز الغرامات المالية وعقوبة بسيطة بالحبس مع وقف التنفيذ.

تزامنا مع ما سبق، تشير أغلب الإحصائيات إلى ارتفاع مقلق في حالات العنف ضد الأجانب والأقليات بما لا يدع مجالا للشك في وجود ارتباط وثيق بين الصعود اللافت لليمين المتطرف وانتشار العنف ضد المهاجرين والأقليات الناتج عن الترويج لخطاب الكراهية. إذ يعد هذا الأخير حافزا قويا لأعمال العنف، باعتباره يوفر بيئة نفسية واجتماعية تشجع على العداء، وتعزز التمييز، وتُضعف التماسك الاجتماعي. نتيجة أكدتها العديد من الدراسات الميدانية التي شملت مناطق مختلفة من العالم وليس أوروبا فقط، تبرز بوضوح الارتباط الوثيق بين ارتفاع حالات العنف واعتماد خطاب الكراهية لدى النخب السياسية على غرار الدراسة التي أجراها الباحث السياسي جيمس بيازا¹⁸ James Piazza.

واقع عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بكل وضوح في كلمته التي ألقاها بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري لعام 2019، والتي جاء فيها ما يلي "وليس أي بلد أو مجتمع بمنأى عن الكراهية العنصرية والدينية أو الإرهاب الذي يبثه المتعصبون. إنني أشعر بجزع شديد إزاء ما نشهده اليوم من ارتفاع في معدلات كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب. ولقد نفذ خطاب

¹⁷ أنتونيلا بيريني، آن بلوين، ريجا ويس، جوناثان برايت، وثيقة العمل: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات المعاصرة، UNESCO، CI/FEJ/2021/DP/01، ص 04.

¹⁸ Chris DEMASKE « L'opérationnalisation des discours de haine à l'échelle de la communauté. Un plan de lutte contre les discours de haine ». Réseaux n° 241/2023, p 207.

الكراهية إلى التيار الغالب وتغشى كالنار في الهشيم عبر وسائط التواصل الاجتماعي والإذاعة. وهو ينتشر في الديمقراطيات الليبرالية والأنظمة الاستبدادية على حدّ سواء¹⁹.

3. 3- التصدي لخطاب الكراهية:

لا يزال أحد أبرز تحديات القانون الدولي لحقوق الإنسان في موضوع التصدي لانتشار خطاب الكراهية هو وضع تعريف شامل لما يمكن وصفه بخطاب الكراهية، يكون مرجعيا للدول من أجل تبني سياسات واضحة تسمح بالتصدي الفعال لجميع أصناف الخطاب التي تؤدي إلى نشر الكراهية وتهدد تماسك المجتمعات وتهديد السلم فيها²⁰. وهذا بالرغم من وجود العديد من المبادرات والتشريعات الوطنية التي تتضمن تعريفا خاصا بها لما تعتبره خطابا للكراهية. غياب المفهوم الواضح من شأنه عرقلة الجهود الدولية خاصة على مستوى الأمم المتحدة لوضع إطار عمل موحد لمعالجة القضية على المستوى العالمي.

ولا يختلف الأمر كثيرا على المستوى الأوروبي الذي يتوفر على إطار أكثر تنظيما وانسجاما ما بين دوله في إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال التشريع. ومنها كل ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. إذ يفترق الاتحاد الأوروبي لتعريف موحد لخطاب الكراهية، ما دفع اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب إلى تقديم اقتراح في هذا الشأن بمناسبة اعتمادها لتوصية السياسة العامة رقم 15 المخصصة لمكافحة خطاب الكراهية في 2015. إذ يعتبر في مفهوم اللجنة خطاب الكراهية كل "استخدام شكل واحد أو أكثر من أشكال التعبير المحددة - أي الدعوة أو الترويج أو التحريض على الازدراء أو الكراهية أو التشهير ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص، بالإضافة إلى المضايقة أو السب أو الصور النمطية السلبية أو الوصم أو التهديدات ضد ذلك الشخص) هؤلاء الأشخاص (وأي تبرير لهذه الأشكال التعبيرية المختلفة - على أساس قائمة غير شمولية من السمات أو الأوضاع الشخصية تشمل "العرق"، أو لون البشرة، أو اللغة، أو الدين أو المعتقدات، أو الجنسية، أو الأصل القومي أو الإثني، بالإضافة إلى النسب، والسن، والإعاقة، والجنس، والنوع الاجتماعي، والهوية الجنسية والتوجه الجنسي"²¹.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وإنفاذها على المستوى الوطني بالنسبة لدول الاتحاد، تعرف القارة الأوروبية أكثر فترات الحاجة للتصدي لخطاب الكراهية بالنظر

¹⁹ خطاب الأمين العام للأمم المتحدة أونتونيو غوتيريش، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، 2019/03/25.

²⁰ Chris DEMASKE, Op. cit, p 218.

²¹ اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب. توصية السياسة العامة رقم 15. بشأن مكافحة خطاب الكراهية. المعتمدة في 08 ديسمبر 2015. ستراسبورغ، ص 19.

إلى المستويات المقلقة التي بلغها. تتطلب اعتماد إستراتيجية شاملة للمستويات القانونية، الاجتماعية والثقافية. وأيا كانت الإستراتيجية المعتمدة، والتي لا يسع المجال لمناقشتها في هذه الدراسة الموجزة، فإن أي مبادرة تعتمد من أجل التصدي لخطاب الكراهية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مواجهة تحديات رئيسية قد تشكل عقبة أو مانعا لتجسيد فعلي لإستراتيجية مكافحة انتشار خطاب الكراهية.

أبرز هذه التحديات ضرورة إحداث توازن ما بين حرية التعبير ومكافحة خطاب الكراهية، إذ يتطلب ذلك من الدول أن تتبنى إستراتيجية دقيقة ومرنة تجمع بين احترام الحريات الأساسية وحماية المجتمع من التأثيرات الضارة. الحل الأمثل يكمن في تطبيق قوانين عادلة، توعية المجتمع، وتعزيز النقاش الإيجابي كوسيلة لمواجهة الكراهية دون المساس بحرية التعبير، التي تؤكد عليها مختلف المواثيق الدولية والقوانين الوطنية باعتبارها من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها، إلا أنه ينبغي التأكيد في نفس الوقت على أنها ليست حقا مطلقا، يمكن اتخاذه ذريعة لنشر خطاب الكراهية والإفلات من العقاب.

عقبة أخرى لا تقل أهمية عن التحدي الذي يرتبط بحرية التعبير، ألا وهي انتقال خطاب الكراهية إلى منصات التواصل الاجتماعي، التي توفر بيئة مثالية لنشر المحتويات التفاعلية بصورة سريعة وغير محدودة. ساهمت وفقا للعديد من التقارير في تسريع انتشار خطاب الكراهية بكل ما يحمله من تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمعات. إذ تتيح هذه المنصات إمكانية الوصول إلى مليارات المستخدمين دون ضوابط قانونية وأخلاقية فعلية، وخير دليل على ذلك سهولة إنشاء حسابات جديدة ومجهولة الهوية تُسهّل نشر خطاب الكراهية دون التعرض لمخاطر قانونية فورية. في الوقت نفسه تجد الدول صعوبات في تعقب الأشخاص المسؤولين عن نشر المحتويات المخالفة للقانون، وفرض ضوابط قانونية على استخدامهم لتلك المنصات أو منع وصول المحتوى المتضمن لخطاب الكراهية إلى الأعداد الهائلة من المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.

وضعية تتطلب من الدول استثمار أكبر في المورد البشري المؤهل للإشراف على المسائل التقنية والقانونية للحد من خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، مع ضرورة تزويد منظومتها التشريعية بالإطار القانوني المناسب لطبيعة عمل وسائل التواصل الاجتماعي. وهي مسألة لا يمكن أن تتحقق دون تعاون دولي كفيل بإزالة الفوارق الناتجة عن اختلاف المنظومات القانونية والثقافات المحلية والتي تشكل بدورها ثغرات، كثيرا ما يستغلها الأشخاص المسؤولون عن نشر خطاب الكراهية لإفلات من العقاب.

كما أثبتت الممارسة العملية وجود صعوبة خاصة في محاربة خطاب الكراهية عندما يتم تثنيه من قبل اليمين المتطرف، بالنظر إلى ما يتميز به من تنظيم جيد أو نجاحه في الوصول إلى السلطة في بعض الدول أو تحوله إلى شريك سياسي قوي في دول أخرى.

يظهر التنظيم الجيد من خلال عدة مظاهر، منها القدرة على نشر خطاب الكراهية بشكل ممنهج يعتمد على وجود هياكل تنظيمية قوية لدى اليمين المتطرف تشمل قنوات تواصل داخلية وخارجية. تعمل بطريقة موحدة على نشر مضامين معينة بمحتويات الهدف منها تشكيل رأي عام بخصوص مسائل معينة تتوافق مع التوجهات السياسية لليمين المتطرف، غالبا ما تعتمد على إثارة القضايا الخلافية والمثيرة للجدل مثل الهجرة والهوية الوطنية باعتبارها الأكثر ارتباطا بنشر خطاب الكراهية.

قدرة تعززت أكثر مع مرور الوقت بسبب المكاسب السياسية التي أحرزها اليمين المتطرف، جعلته في موضع قوة يمكنه من ممارسة الضغوط أو منع التشريعات التي تستهدف محاربة خطاب الكراهية الذي يعمل على نشره. فوجود الكثير من الأحزاب اليمينية المتطرفة في برلمانات الدول الأوروبية أو البرلمان الأوروبي نفسه، تعطيها فرصة لاستغلال تلك المنابر السياسية لعرقلة التشريعات التي تستهدف مكافحة خطاب الكراهية. بينما تصبح العملية شبه مستحيلة في حالة وصول أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة، التي تعمل بدلا عن ذلك على تكريس السياسات التي روجت لها عبر تلك الخطابات أو توفير بيئة من التساهل والإفلات من العقاب للأشخاص الذين يعملون على ترويج تلك الخطابات.

4 - المراجع:

- مقالات:

- 1- عبد الله بلعباس « ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي » / Insaniyat, إنسانيات مركز البحوث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2013، 62 / ص ص 25 - 38.

- تقارير:

- 1- جيمس دينيسون "إعادة التفكير في دوافع الهجرة النظامية وغير النظامية: أدلة من المنطقة الأورو-متوسطية" مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمية للمتوسط. الاتحاد الأوروبي 2022.
- 2- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان. 2022 الأمم المتحدة.
- 3- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، صعود اليمين المتطرف في أوروبا أبرز العوامل والشخصيات والأفكار، أيار 2019.
- 4- كريس إليوت، نسرين بن إبراهيم، دراسة يوروميد للهجرة 5 كيف تناولت وسائل الاعلام في الدول الأوروبية قضية الهجرة في 2019 - 2020 ؟ الاتحاد الأوروبي 2022.

- 5- أنتونيلا بيريني، آن بلوين، ريجا ويس، جوناثان برايت، وثيقة العمل: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات المعاصرة، UNESCO، CI/FEJ/2021/DP/01.
- 6- خطاب الأمين العام للأمم المتحدة أونتونيو غوتيريش، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، 2019/03/25.
- 7- اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب. توصية السياسة العامة رقم 15. بشأن مكافحة خطاب الكراهية. المعتمدة في 08 ديسمبر 2015. ستراسبورغ.

– Articles :

- 1 - CHASSARD Yves, « Avons-nous besoin de main-d'œuvre étrangère ? », Migrations Société, 2008/3-4 (N° 117-118). DOI : 10.3917/migra.117.0143. URL : <https://www.cairn.info/revue-migrations-societe-2008-3-page-143.htm>
- 2 - Chris DEMASKE « L'opérationnalisation des discours de haine à l'échelle de la communauté. Un plan de lutte contre les discours de haine ». Réseaux n° 241/2023.
- 3 - Emmanuelle Auriola et Hillel Rapoport « L'immigration qualifiée : un visa pour la croissance » Les notes du conseil d'analyse économique, n° 67, Novembre 2021.
- 4 - Ferran Camas Roda, « Le traitement de l'immigration économique par l'Union Européenne », Revue de droit comparé du travail et de la sécurité sociale [En ligne], 3 | 2019, mis en ligne le 01 novembre 2021, consulté le 13 novembre 2021. URL : <http://journals.openedition.org/rdctss/1460> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/rdctss.1460>
- 5 - Valérie Igounet, Rudy Reichstadt « Le grand remplacement est-il un concept complotiste ? ». Fondation Jean Jaurès, 24/09/2018.
- 2 - RHEIN Eberhard, « Quelle politique de migration pour l'Union européenne ? », Outre-Terre, 2006/4 (no 17), p. 65-74. DOI : 10.3917/oute.017.0065. URL : <https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2006-4-page-65.htm>

– Rapports :

- 1 - Conférence internationale du Travail, 92e session, 2004 Rapport VI Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée. Bureau international du Travail Genève.
- 2 - International Organization for Migration. WORLD MIGRATION REPORT 2020. ISSN 1561-5502 e-ISBN 978-92-9068-789-4.